مدارسة الدرس الخامس: شرح متن الورقات

"تعداد بعض أبواب أو موارد أصول الفقه" (وهي اللغة وما يتبعها) :

ومن أبواب أصول الفقه: أقسامُ الكلام، والأمر والنهي، العام والخاصّ ،والمجمل والمبيّن، والظاهر والمؤوّل، والأفعال، والنّاسخ والمنسوخ، والإجماع، والقياس، والإخبار، والحضر، والإباحة، وترتيب الأدلّة، وصفة المفتي والمستفتي، وأحكام المجتهدين.

هل أراد المصنّف رحمه الله تعداد كل أبواب ومباحث أصول الفقه؟

لا بدليل قوله "ومن" التي أفادت التبعيض

مباحث اللغات:

- من المباحث المهمّة

أين يظهر الخلط بين مباحث اللغات وعلم الكلام عند الأصوليين؟

وقع الخلط بين مباحث اللغات و مباحث المتكلمين فيما يتعلق بالحقيقة والمجاز.

أين يظهر التقصير الحاصل للمصنف وغيره من الأصوليين في مبحث اللغات؟

مبحث اللغات فيه تقصير كبير عند الأصوليين من جهة أنه لم يتكلم -عليه رحمة الله- عن معاني الحروف لأنها مهمة بالنسبة للأصولي وما يتعاطاه في الحكم على المسائل بسبب فهمه للحروف.

فأما أقسام الكلام فأقل ما يتركب منه الكلام: اسمان، أو اسم وفعل، أو اسم وحرف، أو حرف وفعل .

الكلام:

عرّفي "الكلام"؟

هو اللفظ المركب المفيد بالوضع: هو ما أفاد.

(إن قام الطفل: ليس كلاما في اصطلاح الأصوليين لأنه لا يفيد معنى)

(صوت المدفع:

ماهي معايير تقسيم الكلام عند الاصوليين؟

1. أقسام الكلام من جهة التركيب - أي من جهة أقل الكلام أي من جهة التركيب الإسناديّ-
2. أَقْسَامُ الكَلاَمِ بِاعْتِبَارِ مَدْلُولِهِ (خبر وإنشاء)
3. أقسام الكلام من حيث الاستعمال: حقيقة ومجاز

أقسام الكلام من جهة التركيب:

هذا المبحث في أقل ما يتركب منه الكلام، ماذا نعني بهذا؟

هذا المبحث في أقل ما يتركب منه الكلام أي من جهة التركيب الإسنادي :وهو الذي يحصل به

قال المصنّف " أقل ما يتركب منه الكلام"، ماذا تستفيدين من هذا؟

أقل ما يتركب منه الكلام: (دل هذا على أن الكلام لابد أن يكون مركباً)

اذكري إذا أقل ما يمكن أن يتركب منه الكلام على ما قال المصنّف؟

أربع صيغ: اسمان، أو اسم وفعل، أو اسم وحرف، أو حرف وفعل.

ما نوع الجملة إن كان التركيب من اسمين؟

إسمية

كم صورة تتردد في العربية إذا كان التركيب من اسمين؟ مع التمثيل

من اسمان: أربع صور تتردد في العربية إذا كان التركيب من اسمين:

- الأولى: إما أن يكون مبتدأ وخبرا كقولك: زيد قائم.
- الثانية: وإما أن يكون مبتدأ وفاعلا سد مسد الخبر كقولك (أقائمٌ الزيدانِ):
- أقائم: مبتدأ
- الزيدان: فاعل سد مسد الخبر
- الثالثة: أن يكون مبتدأ ونائبا عن فاعل سدّ مسدّ الخبر نحو: زيد كاتب الدرس.
- مما يعمل عمل فعله، اسم الفاعل وهو :اسم مشتق للدلالة على ذات قام بها حدث، ككاتب يدل على ذات متصفة بالكتابة
- زيدٌ كاتبٌ الدرس: فزيدٌ: مبتدأ، كاتبٌ خبر وفاعله مستتر، والدّرس: مفعول به، وقد عمل لوقوعه خبرا عن مبتدأ.
- الرابعة: أن يكون اسم الفعل وفاعله نحو: هيهات العقيق.
- هيهات : اسم فعل ماض بمعنى بَعُد (تدل على ما يدل عليه الفعل، لكنها لا تقبل علاماته:مثال آخر:آمين=استجبْ)
- العقيق: فاعل لاسم الفعل

ما نوع الجملة إن كان التركيب من اسم وفعل؟

فعليّة

كم صورة تتردد في العربية إذا كان التركيب من اسم وفعل ؟ مع التمثيل

من اسم وفعل: له صورتان

- الأولى: أن يكون الاسم فاعلا، نحو: جاء الفتح جاء نصر الله
- الثانية: أن يكون الاسم نائبا عن الفاعل نحو: نُصر محمدٌ

ما هي الصيغة الثالثة؟ مع التمثيل

من فعل وحرف: مثاله: لم يقم - ما قام.

هل تصحّ هذه الصيغة؟

- هذه المسألة خلافيّة ورجّح المحققون –وهم جمهور أهل العلم- أن ذلك غير صحيح لأنّ الجملة هنا ليست مركبة من فعل وحرف وإنما هي من الفعل وفاعله، الذي هو الضمير المستتر جوازا، فعندما يقول: لم يقم: المرادُ هو" لم يقم هو "، فالفاعل ضمير مستتر. وإن كان مستترا فإن وجوده حقيقي.

← صورة لا تصح

ما هي الصيغة الرابعة؟ مع التمثيل

من اسم وحرف:

فيما يتعلق بالنداء كما ذكره الجورجاني وغيره: يا زيد

هل تصحّ هذه الصيغة؟

- أكثر النحاة على أن هذا القول غير صحيح وإنما الصواب فيه أنه مركب من فعل محذوف، فعندما نقول: يا زيد، المراد: ادعو زيدا أو أنادي زيدا. فيكون أصل المنادَى أنه مفعولٌ به، لأن قولنا: يا زيدُ، أصله: أدعو زيدًا، حُذِفَ الفعل أدعو، وأُنيب مُنابه "يا" وهي حرف نداء، ثم بُني بعد ذلك، ولذلك نقول في إعراب: يا زيدُ، يا حرف نداء، وزيدُ منادى مبني على الضم في محل نصب، لأن أصله المفعول به.

← صورة لا تصح

إذا كم صار عندنا من صورة بعد التحقيق؟

اثنتان: اسمان أو اسم وفعل

أَقْسَامُ الكَلَامِ باعْتِبَارِ مَدْلُولِهِ:

والكلام ينقسمّ إلى: أمر، ونهي، وخبر، واستخبار .وينقسم أيضاً: إلى تَمَنٍّ وعرض وقسم.

ما عدده المصنف هنا يندرج تحت أمرين، ما هما؟

الخبر والإنشاء

- **أَمْرٍ: "قم" وَنَهْيٍ "لا تقمْ"**

- وَخَبَرٍ: (وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ) ،جاء محمد
- الْاستِخْبَار: استفعال، فالاستِخبار هو الاستِفهام ، وهو طلب خبر الشيء:مثاله: هل محمد في الدار؟ (إجابته: نعم أو لا)، وقوله تعالى :(وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ)
- تمنّ: (وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا) وعرْض: (الطلب برفق) (أَلَا تَأْكُلُونَ) وقسم: (قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ)

أقسام الكلام من حيث الاستعمال: حقيقة ومجاز و باب الاستعمال والإهمال.

ومن وجه آخر: ينقسم إلى حقيقة ومجاز. فالحقيقة ما بقي في الاستعمال على موضوعه، وقيل: ما اسْتُعْمِلَ فيما اصْطُلِحَ عليه من المخاطبة .

والمجاز: ما تُجُوِّزَ عن موضوعه .

فالحقيقة إما لغوية، وإما شرعية، وإما عرفية .

والمجاز إما أن يكون بزيادة، أو نقصان، أو نَقْلٍ، أو استعارة .

فالمجاز بالزيادة مثل قوله تعالى ﴿ :لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ والمجاز بالنقصان مثل قوله تعالى ﴿ :وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ والمجاز بالنقل: كالغائط فيما يخرج من الإنسان، والمجاز بالاستعارة كقوله تعالى ﴿ :جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنقَضَّ . ﴾

لماذا كان هذا الباب معضلة في علم الأصول؟

هذا الباب مشكلة ومعضلة باعتبار ما أدخله وأعضل بها المعتزلة على الأصوليين في هذا المبحث.

إن كان كذلك فلِم نأخذه بالدراسة ويتناوله الأصوليون في كتبهم؟

قال الشيخ ابن عثيمين في شرحه للأصول من علم الأصول: "نحن لسنا محتاجين في أصول الفقه إلى معرفة المجاز والحقيقة، لكن نحتاج أن نعرف حكم كل منهما، والذي عرفناه من قبلُ أن الكلام يجب أن يحمل على حقيقته، وأن تحمل كل حقيقة على عُرف المتكلم بها، فالكلام في لسان الشارع نحمله على الحقيقة الشرعية، وفي لسان أهل اللغة على الحقيقة اللغوية، وفي لسان أهل العرف على الحقيقة العرفية.
يتفرع على هذا مسألة مهمة وهي: إذا قلنا إن حقيقة كل شيء تحمل على عرف المتكلم بها، ننفذ من هذه القاعدة العظيمة إلى أن الصواب ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في أن العقود ليس لها ألفاظ متعبد بها، وأنها تنعقد بما دل عليه اللفظ في عرف المتكلمين بها."

← **توطئتان مهمتان قبل مبحث الحقيقة والمجاز:**

قبل تناول هذا المبحث لابد من التقديم له بمقدّمتين، اذكريهما إجمالا؟

1. نفي شيخ الاسلام للمجاز ورده
2. فهم مسألة المواضعة

1- التوطئة الأولى: نفي شيخ الاسلام للمجاز ورده:

هل انفرد شيخ الإسلام بنفي المجاز في لغة العرب مطلقا؟

لم ينفرد شيخ الاسلام بنفي المجاز في لغة العرب وفي كلام رب العالمين -جل جلاله- كما ظنّ ذلك بعض الباحثين المعاصرين.

كيف فهم بعض الباحثين في هذا الباب سبب ردّ شيخ الإسلام للمجاز مطلقا؟

بعض الباحثين ظن أن شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى-كانت حماسته لرد المجاز بدافع شراسة العقيدة وحمايتها وأنه إنما تحمس لهذا من أجل أن يبطل القول في المجاز، حتى لا يدخل على نصوص الصفات فتعطل، أو لأنه أيضا يريد أن يرد على من يقول بأن إدخال العمل في الإيمان من جهة المجاز، وهذان الأمران كلاهما باطل لا يقلان في البطلان عما تقدم.

ما هو الصواب في هذه المسألة؟

شيخ الإسلام وغيره من أهل العلم وأئمة الإسلام، ردوا المجاز -إما مطلقا وإما في القرآن- لسببين:

- لأن العربية من جهة لا تشهد له ولا تنصره.
- ولأن كلام الله -عز وجل- يبطله ويدحضه.

2- التوطئة الثانية: فهم مسألة المواضعة قبل الخوض في مبحث الحقيقة والمجاز.

http://www.albaidha.net/vb/showthread.php?t=20559

ماذا نعني بالمواضعة؟

المواضعة: أي وضع اسمٍ للمُسَمّى

مسألة الحقيقة والمجاز راجعة إلى ما يسمى بالمواضعة، وضحي؟

← مسألة الحقيقة والمجاز راجعة إلى ما يسمى بالمواضعة: أو الوضع الأول والوضع الثاني (فالوضع الأول هو الحقيقة والوضع الثاني هو المجاز.)، أو ما يسمى بمبحث اللغات، أو ما يصطلحون عليه فيما يتعلق باللغة هل هي توقيفية أو ليست توقيفية؟

هل اللغة توقيفية أو لا؟

- بعضهم يقول توقيفية وبعضهم يقول اصطلاحية:

من هم أصحاب القول بأن اللغة توقيفية؟

- جمهور أهل العلم على أن اللغة توقيفية كما نسبه السُبكي إليهم، وهو أيضا ظاهر مذهب الحنابلة وهو الذي اختاره أبو بكر بن عبد العزيز من مشاهيرهم، واختاره ابن قدامة وأبو البركات المالكي وغيرهم كثير.

ماذا يعنون بذلك؟

- توقيفية: معناه ما عبر عنه شيخ الإسلام بالإلهام، لأن الله ألهم الناس هذه اللغة.
- قال السيوطيّ في العقود: توقيفٌ اللغات عند الأكثري ** ومنهم ابن فورك والأشعري

ما هي حُجّتهم؟

- حجّتهم: احتج القائلون بكونها توقيفية بقوله تعالى:(وَعَلَمَ آدَمَ الأسماءَ كُلهَا) البقرة، واستدلوا أيضا بما جاء في البخاري من حديث أنس بن مالك في القصة المعروفة قال: «وعلمك أسماء كل شيء». واستدلوا أيضا بما جاء أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «ألهم إسماعيل هذا اللسان إلهاما» وهذا الحديث أخرجه الحاكم وقد تكلم عليه العلامة الألباني في السلسلة الضعيفة، إلا أنه حسن حديثا آخر وهو حديث «أول من فتق لسانه بالعربية إسماعيل»، وهذا من جهة فصاحتها يعني الفصيحة.

وإن كان ظاهر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية يدل على أن الأصل فيها الإلهام أو أن الأصل فيها التوقيف، ثم إن الناس بعد ذلك يتخاطبون على مقتضى هذا الإلهام.

ماذا يعني القائلون بأن اللغة اصطلاحية؟

- اصطلاحية: يعني يقولون بالوضع الأول والوضع الثاني والمسألة وصلت إلى ما يزيد على خمسة أقوال.

هات مثالا يوضّح قولهم؟

- عندما نقول " أسد " يقولون:

الوضع الأول: هو هذا الحيوان المفترس المعروف.

والوضع الثاني: إطلاقه على الرجل الشجاع.

- عندما نقول "حمار " يقولون:

الوضع الأول هو هذا الحيوان البليد

الوضع الثاني هو الرجل البليد

← فالوضع الأول هو الحقيقة والوضع الثاني هو المجاز.

كيف الرّد على القائلين بالمواضعة؟

يقال لهم من أين لكم أن هذا الوضع الأول يختص بهذا الحيوان الشجاع وهذا الحيوان البليد، والوضع الثاني يختص بالرجل الشجاع، ويختص بالرجل البليد؟ هذا تحكم.

- أن العرب لا تحكم على المفردات، عندما تقول أسد ليس فيها حكم حتى يقع عليها التركيب، فالتركيب هو الذي يحدد اللفظ والمعنى معا، ومن هنا يتبين السياق ويكون الوضع الأول، من جهة الذي سموه بالوضع الأول من جهة الكثرة والوضع الثاني من جهة القلة، فإذا قلت مثلا: رأيت أسدا ضخما أو ما أشبه ذلك ثم قلت رأيت أسدا يخطب أو أسدا على فرس، فإن هذا السياق والتركيب هو الذي علم منه الكلام وفهم منه الكلام.
- ونقول لهم قولكم ما استعمل فيما أصطلح عليه من المخاطبة من أين لكم هذا الاصطلاح ؟ وفي أي كتاب قرر ؟ ومن نقله عن العرب وقال بأنهم لم يقصدوا إلى الكلام إلا بهذا المعنى ولم يتكلموا إلا بهذه الحيثية ؟

- الذين أتوا بالمجاز قرروه إذا من جهة الوضع الأول والوضع الثاني، فقالوا الوضع الأول هو الحقيقة والوضع الثاني هو المجاز.

أتمّي:

إذا تقرر لنا أن اللغات إلهامية، فالقول بالمواضعة (أي القول بالوضع الأول والوضع الثاني) تحكم.

ما هي الفرقة التي أكثرت الدندنة على مسألة المجاز؟

المعتزلة

اذكري الأقول في إثبات المجاز ونفيه؟

1- المجاز موجود مطلقا، هو المشهور والأكثر استعمالا في كتب الأصوليين:
   - هذا القول أرهب كثيرين من الباحثين بسبب قولهم بأن هذا قول الجمهور أو قول أكثر أهل العلم، وبسبب كثرة المتكلمين الذين كتبوا في العلوم، وبسبب أن الناس إنما داروا على علوم المتأخرين، فلم يرجعوا إلى كتب التفسير المتقدمة، وكتب الحديث المتقدمة، والكتب المصنفة حتى يعلموا أن هذا لا وجود له.
   - قولهم بأن هذا قول الجمهور أو قول أكثر أهل العلم إنما يقصدون به المتأخرين الذين تكلموا عن هذه المسألة وأفصحوا فيها.

2- المجاز موجود في لغة العرب دون القرآن، وهذا القول نسب إلى الإمام أحمد -إن صح كما هو موجود في بعض كتب الحنابلة في الأصول-، وكذلك نقل عن داود بن علي الظاهري وعن ابنه، وعن أبن حامد وعن أبي الحسن الجزري وأبي الفضل التميمي وابن خويز منداد المالكي وابن القاص الشافعي ومنذر بن سعيد البلوطي وغييرهم وهذا ظاهر مذهب الأمين الشنقيطي -رحمه الله.

3- نفي المجاز مطلقا، وهذا قول أبي إسحاق الإسفراييني وحكي عن أبي علي الفارسي وهذا الذي أختاره أبو العباس أبن تيمية، وأنتصر له بقوة تلميذه الحافظ ابن القيم -رحمه الله- في الصواعق

المرسلة. وهو قول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي -رحمه الله صاحب كتاب "منع جواز المجاز من المنزل للتعبد والإعجاز" وأسماه ابن القيم بالطاغوت الثالث..

الحقيقة:

عرّفي الحقيقة لغة؟

لغة: مأخوذة من الحق الذي هو الثابت.

عرّفي الحقيقة اصطلاحا كما عرّفها المصنّف؟

تعريف المصنّف للحقيقة: "فالحقيقة ما بقي في الاستعمال على موضوعه، وقيل ما استعمل فيما أصطلح عليه من المخاطبة".

- اختلف الأصوليون في تعريفها.

المجاز:

عرّفي المجاز اصطلاحا كما عرّفه المصنّف؟

تعريف المصنّف: " والمجازما تجوز به عن موضوعه"

أتمّي:

- الحقيقة هي المعبر عنها بالوضع الأول
- خرج لنا من الحقيقة اللفظ الثاني الذي عبروا عنه بالمجاز.
- المجاز هو المعبر عنه بالوضع الثاني.

- كثرة تداولهم هذه اللفظ في كتبهم واستعمالاتهم جعلتهم يحاولون ضبط هذه المسألة بضوابط يتحكمون فيها، واحترازات كثيرة تدل على ضعف هذا القول.
- مثال هذا الاحترازات: يقولون مثلا بأن التأكيد يرفع المجاز.
- خلاصة: المجاز ليس له وجود في كلام العرب.

أقسام الحقيقة عند الأصوليين:

هل الشريعة جاءت في ألفاظها بإلغاء ما اصطلح أو ما فهم أو ما علم من كلام العرب ؟ أم أنها قيدَتها ؟ أم أنها نقلتها؟:

أقول الأصوليين:

1- الإلغاء: الشريعة جاءت بإبطال العربية واستعملت ألفاظا مستقلة لها معان وإنما تشابهت من جهة اللفظ: (أي أن العربية جاءت في ألفاظها بإلغاء ما اصطلح أو ما فهم أو ما علم من كلام العرب)
2- النّقل: الشريعة قيدت أو ألغت هذه الألفاظ من جهة ما دلت عليه من المعاني وتركت اللفظ

3- التقييد: الشريعة قيدتها فقط وأضافت عليها إضافات مقصودة لهذه الشريعة إما تخصيصا أو تقييدا وتصرفا .

ما هو القول الراجح؟ مع التمثيل.

القول الذي رجحه المحققون من أهل العلم أن الشريعة جاءت بتقييد اللغة العربية أو تخصيص عمومها أو تعميم خصوصها وما شابه ذلك.

مثال:

الألفاظ التي جاءت في أركان الإسلام -التي هي الصلاة والصيام والحج والزكاة- : معانيها من جهة اللغة العربية:

- لفظ الصلاة، أكثر أهل العلم -وهم جمهورهم- على أنها في اللغة الدعاء، فإذا قلنا بأن المراد بها هو الدعاء فإن من دعا وطلب فقد أدى الصلاة وهذا القول محض الباطل، وهو المدخل للباطنية في إبطال الشرائع، ولكن جاءت الشريعة فقيدت لفظ الصلاة أو خصصته بأقوال وأفعال مخصوصة مفتتحة بالتكبير ومختتمة بالتسليم، فتصرفت الشريعة في تقييد هذا اللفظ.
- الحج لغة هو القصد إلى معظم
- الزكاة لغة هي النماء والزيادة

قسم الأصوليون الحقائق إلى ثلاثة أقسام، اذكريها؟

قسم الأصوليون الحقائق إلى ثلاثة أقسام: إلى الحقيقة الشرعية وإلى الحقيقة اللغوية وإلى الحقيقة العرفية.

عرّفي كل قسم؟

- الحقيقة الشرعية: هي اللفظ المستعمل فيما وُضع له أو أريد من جهة الشرع.
- الحقيقة اللغوية: هي اللفظ المستعمل فيما وُضع له أو أريد من جهة اللغة.
- الحقيقة العرفية: هي اللفظ المستعمل فيما وُضع له أو أريد من جهة العرف.

أيهما مقدّم: الحقيقة الشرعية مقدّمة أم الحقيقة اللغوية، ولماذا؟

الحقيقة الشرعية مقدّمة على الحقيقة اللغوية: لأن الشريعة لم تأت من أجل تقرير ما تعاطته العرب من الألفاظ، ولكن الله -جل وعلا- أراد من عباده أمورا طلبها منهم أمرا من جهة الفعل أو أمرا أو طلبا من جهة الترك .فالحقيقة الشرعية هي المقدمة التي قررها الجمهور.

علماء القواعد الفقهية خصوصا يتكلمون عن مسألة الحقيقة العرفية، ويتكلمون على أن المشروط عرفا كالمشروط لفظا، وإلى أن العادة محكّمة، ما فائدة هذه القاعدة؟

فائدتها مهمة جدة في باب الإفتاء خاصة، فمن المعلوم أن الدابة لفظ من جهة العرف، خصه كل قوم بشيء معين بينما المعنى اللغوي أن الدابة كل ما دب على الأرض. ولهذا نبه الحافظ ابن القيم رحمنا الله وإياه في باب الإفتاء على أنه لا بد من النظر فيما تعارف عليه الناس وفيما جرى عليهم في عاداتهم، ماذا

يقصدون بألفاظهم إذا حلفوا ؟ فإنه ربما حلف ألا يركب دابة ويكون هذا في عرف لسانه الشيءَ المعين، فيأتي المفتي ويفتيه على كل دابة وهذا غلط وضلال وإضلال لا شك فيه.

أقسام المجاز عند الأصوليين:

اذكري أقسام المجاز على ما ذكر الأصوليون؟

أربعة أقسام ذكرها الجويني -رحمه الله- في أقسام المجاز، زيادة ونقص ونقل واستعارة:

هات مثالا على المجاز بالزيادة؟ مع التوضيح

- المجاز بالزيادة: في قوله تعالى:(ليسَ كَمِثلِهِ شَيءٌ ۖ وَهُوَ السَّمِيعُ البصِيُر)][الشورى 11]من جهة أن الكاف أي كاف التشبيه هذه، الكاف الجارة زائدة.

← هذا مبني على الخلاف في وجود الزائد في القرآن من جهة التأكيد، فمن أهل العلم من يرى أنها زائدة ومنهم من يقول بأنها ليست زائدة وهذا مبحث من مباحث الاعتقاد. (نقول زائد في المبنى زائد في المعنى فهي تفيد تأكيد النفي لأن أصلها: ليس مثله شيء)

هات مثالا على المجاز بالنقص؟ مع التوضيح

- المجاز بالنقص: مثل قوله تعالى: (وَاسألِ القَرية)، ومعلوم أنه لا أحد من الخلق يتبادر لذهنه أن يسأل القرية، وكقوله تعالى:(وكَم مِن قرية أهلكناهَا) [الأعراف 4]، وإنما المراد أهلها كما بين ذلك الإمام الشافعي -رحمه الله- في كتابه الرسالة.

هات مثالا على المجاز بالنقل؟ مع التوضيح

- المجاز بالنقل (أي نقل الاستعمال) قال:" كالغائط فيما يخرج من الإنسان".

قالوا إن الغائط في أصل اللغة هو المكان المنخفض من الأرض، لأن العرب كانوا لم يتخذوا الكنف، وكانوا إذا أرادوا الحاجة ذهبوا فالتمسوا مكانا غائرا في الأرض حتى يستتروا عن الأنظار، فلما صار ذلك ديدنا لهم سموا ما يخرج من هذا المكان بالغائط.

← فجعوا المكان هو الوضع الأول وما يخرج من الإنسان هو الوضع الثاني.

← وهنا نقول من أين لكم أن الغائط متعين في المكان الأول وليس متعينا في الخارج الثاني؟ هنا تطبق مسألة المواضعة.

هات مثالا على المجاز بالاستعارة؟ مع التوضيح

- المجاز بالاستعارة: كقوله تعالى: (جِدَارا يريدُ أن ينقَضَّ فأقامَهُ) [الكهف 77] أي مالَ، فيكونُ معنى وجَدا فيها جداراً يريد أن يَنْقَضَّ. يعني: وجَدا فيها جداراً مائلاً. وهذا الباب من جهة المشبه والمشبه به، لأن الاستعارة عندهم تشبيه حذف أحد طرفيه موصوف بالبلاغة، والطرفان هما المشبه والمشبه به، فإذا حذفت المشبه فهذه استعارة تصريحية ، وإذا حذف المشبه به وصرّح بالمشبه فهي مكنية (كما في هذه الآية). وقالوا بأن الإرادة إنّما تكون فقط لذي الشعور والجدار لا شعور له.

قال الشيخ ابن عثيمين في شرحه لنظم الورقات:
{ وكيف إجراؤُها؟ يقولون: شُبِّه الجدارُ بذى شعورٍ، له إرادةٌ، واسْتُعِير المُشَبَّهُ به للجدارِ، يعني: كأنك شبَّهْتَ الجدارَ بإنسانٍ، ثم حُذِف المُشَبَّهُ به، وهو الإنسانُ، ورُمِز إليه بشيءٍ من لوازمِه، وهو الإرادةُ. هذا كلامُهم.
فقوله (يريد) معناه أننا شبَّهْنا الجدارَ بإنسانٍ له إرادةٌ. وأين الإنسانُ، فالذي معنا الآن المُشَبَّهُ الذي هو الجدارُ؟
قالوا: المشبه به هو الإنسانُ وقد حُذِف، ورُمِز إليه بشيءٍ من لوزامِه، وهو الإرادةُ، يُرِيدُ: فصار تقديرُ الكلامِ على قولِهم: فوجَدا فيه جداراً يُشْبِهُ الإنسانَ، يُرِيدُ أن يَنْقَضَّ، ولا شكَّ أنه لو عُبِّر بهذا التعبيرِ لكان الكلامُ من أَرَكِّ ما يكونُ من الكلامِ، ومع ذلك يقولون: هذا هو أصلُ الكلامِ.}
http://www.ibnothaimeen.com/all/books/article_18351.shtml

← هذا القول إذا راجع إلى نفي الحقائق الشرعية التي أخبر الله -تبارك وتعالى- بها عن الجمادات فإننا نعلم أن الله -جل جلاله- أخبر بأن الكائنات تسبح بحمده (وَإِن مِّن شَيء ء إِلَّا يسَبحُ بِحمدِهِ وَلَٰكِن لَّا تفقَهُونَ تسبيحَهُم)]الإسراء:44[وقال الله -جل وعلا- (ثُمَّ استوىٰ إِلَى السَّمَاءِ وهيَ دُخَانٌ فقَالَ لَها وَلِلْأَرضِ ائتيا طوعا أو كَرها قالتا أتينا طائعينَ)]فصلت: 11[، وكما أخبر يوم القيامة كما في قوله عن الجوارح(اليوم نختم عَلى أفواههم وَتُكَلِّمنا أيدِيهم وَتشهَد أرجُلهم بمَا كَانوا يكسِبونَ)وقال -جل وعلا- في الآية الأخرى آيات سورة فصلت (وَقالوا لِجلودِهِم لِمَ شَهِدتُّم عَلينا ۖ قالوا أنطقَنا اللهُ الذِي أنطقَ كُلَّ شَيء وَهُوَ خَلقَكُم أَوَّلَ مَرة وَإِليه تـرجَعونَ) وكذلك أخبر أن الحصى سبح بين يدي النبي -صلى الله عليه وسلم- إلى غير ذلك من النصوص التي دلت على أن هذه الأمور حقيقة فيما أخبر به ربنا تبارك وتعالى و فيما أخبر به النبي -صلى الله عليه وسلم-. كما أنه جاء في صحيح مسلم أنه كان يعرف حجرا كانت تسلم عليه بمكة كان يعرفها وكانت تسلم عليه قبل أن يبعث -عليه الصلاة والسلام.